عصر الميجي و الحركة الإصلاحية (1868-1912)

بسبب التطورات التي شهدتها اليابان قدمت الحكومة على تنفيذ سياسه اصلاحيه شملت كل النواحي الحياه عرفت باسم الحركة الميجي او (العهد المستنير) كانت في بداياتها الاولى اصدار الامبراطورية لوثيقة العهد التي تضمنت :

1. المناقشة العلنية للمشاكل القومية .
2. تطبيق المبادئ السياسية و الاجتماعية الجديدة لصالح الجميع
3. استخدام الكفاءات و تقبل الآراء من اجل تحسين الاوضاع في داخل اليابان.

كان من احداهم الإجراءات التي اتخذتها حركه الميجي الاصلاحية هي

**اولاً:** الغاء النظام الاقطاعي واعاده سلطة الامبراطورية ادركت الحكومة اليابانية انها لن تستطيع النهوض بالواقع الياباني المتردي و تحقيق برنامجها الاصلاحي الا بعد الغاء الأنظمة الإقطاعية و منذ عام 1869 سحبت الاراضي واعيدت تحت سلطه الامبراطورية مقابل منح الاقطاعيين مناصب اداريه و فرض لهم مرتبات شهريه وذلك من اجل تفادي الدخول في منازعات تؤدي الى حدوث الحرب الأهلية داخل البلاد.

**ثانياً:** الاصلاحات السياسية والدستورية كانت الاصلاحات الدستورية واحدة من اهم الامور التي اهتمت بها الحركة الاصلاحية وذلك من اجل تنظيم شؤون الدولة و منع حدوث الارباك الاداري و الفساد ولهذا سنعت المناصب الإدارية بين رجال البلاط الملكي و رجال الدايميو ، وكذلك مشاركه رجال الساموراي ووفقاً الحالة التقسيم ينقسم المجتمع الياباني الى ثلاث طبقات رئيسيه هي **الاشراف الكازولي** و التي تألقت من نبلاء البلاط وحكام الدايميو ورجال الساموراي ذوي المناصب العليا ثم **طبقة الهمين** وتشمل رجال الساموراي زاويه المناسب الصغرى..... **والطبقة ثالثه** هي عامه الشعب وعلى الرغم من هذا التمايز الا انه القانون المساواة للجميع.

نتيجة لهذا ظهرت المؤسسات و الهيئات الحزبية المنظمة مثل الحزب التقدمي، و الحزب الدستوري، والحزب الليبرالي.

و في غمرة هذه الاحداث بدأت الحكومة اليابانية بأرسال الوفود واللجان من اجل الاطلاع على دساتير العالم وبالتالي ايجاد دستور يتلائم مع الواقع الياباني في تلك الحقبة و بعد الجولة التي قام بها ( الميركيز ايتو ) في اوروبا وجد ضالته في الدستور الالماني اذ عده انسب الدساتير للواقع الياباني بعد اجراء بعض التعديلات عليه و السبب في ذلك يعود للتشابه بين ألمانيا بسمارك وعصر الميجي ،اذ ان دولتين تسير في طريق الاصلاح وان الدستور الالماني يعطي الامبراطورية صلاحيه واسعه وهذا ما اراده الشعب الياباني آبان. تلك الحقبة

وهكذا بعد هذه القرارات وتبادل الآراء وضع الدستور الياباني في عام 1888 و في 11/4/1889 اعلن الامبراطور رسمياً وضع الدستور واصبح معمول به في البلاد عام 1890 وقد نص على جمله من الامور.

1. الامبراطورية تصدر السلطة العليا في اليابان دينياً و مدنياً.
2. الغاء العبودية و حماية الحقوق الملكية
3. وضع نظام قضائي وطني لأجراء المحاكمات
4. لا يتم تعديل الدستور الا بعد موافقه الامبراطورية
5. انشاء برلمان للبلاد (الداين) و الذي يتكون من مجلس الاعيان و الاشراف و عينين من الامبراطورية ومجلس النواب الذي يتكون من المنتخبين
6. تنظيم ميزانيه الدولة وذلك لأجل تحسين اوضاع البلاد